Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

14 Avril 2011
14 أبريل 2011

عاجل: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في قضية بليرج ومجموعة التامك

الخميس، 14 أبريل 2011 09:47 موقع لكم

علم موقع "لكم" أن سيجري، اليوم، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في قضية بليرج.

وأبلغت مصادر "لكم" أنه سيتم نقل المعتقلين إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث سيتم عقد ندوة صحافية بحضور عائلاتهم.

كما علم "لكم" أنه يم إطلاق سراح محمد التامك ومجموعته، فيما تم تخفيف العقوبات السجنية عن عناصر كثيرة من السلفية الجهادية مما قد يؤدي إلى إطلاق سراح العديد منهم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

عفو ملكي يشمل 190 معتقلا أغلبهم من السلفية الجهادية

الخميس، 14 أبريل 2011 10:54 موقع لكم

أمر الملك محمد السادس بالعفو على 190 من السجناء. وعلم موقع "لكم" أن أغلب هؤلاء ينتمون إلى ما يسمى بالسلفية الجهادية والذين لم يتورطوا في قضايا دم.

وأفادت وزارة العدل، في بلاغ اليوم الخميس، أن الأمر يتعلق بالعفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء ، وتحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

ويأتي قرار العفو، بحسب البلاغ، "استجابة للملتمس المرفوع إلى النظر المولوي السديد من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام."

إلى ذلك، نقلت وكالة المغرب العربي للأنباء عن مصادر وصفتها بـ"الموثوقة والمقربة من أوساط المحاماة بالدار البيضاء"، قولها إن القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي من طرف هيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أصدر الخميس أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهمين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري.

وأوضح المصدر ذاته أن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت اليوم أيضا قرارا يقضي بالإفراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LaKome.com

عاجل: وصول المعتقلين السياسيين إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الخميس، 14 أبريل 2011 11:27 موقع لكم

وصل، على حوالي الساعة 12 و10 دقائق، إلى مقر المجلس الوطني الاستشاري لحقوق الإنسان، حيث كانت عائلاتهم والمتعاطفون معهم في انتظارهم.

وورد المستقبلون، وسط زغاريد النساء، شعارات من قبيل "ظهر الحق وزهق الباطل.. إن الباطل كان زهوقا"، فيما تغنى البعض بقصيدة الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي "إذا الشعب يوما أراد الحياة."

ووصف محمد المرواني الإفراج عنهم بأنه "مجرد بداية"، داعيا إلى أن أن يشمل العفو جميع المعتقلين السياسيين

"وعددهم كثير"، على حد قوله، فيما قال محمد الأمين الركالة إن "هذه لحظة كبيرة."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

لمعتصم: نشكر صغار هذه الأمة الذين هم أكبر خبرائها

الخميس، 14 أبريل 2011 12:19 موقع لكم

خص مصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري المنحل، بالشكر من وصفهم بـ"صغار هذه الأمة" في إشارة إلى شباب "حركة 20 فبراير."

وقال المعتصم، الذي كان الوحيد من تحدث في الندوة الصحافية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان عقب إطلاق سراحه رفقة رفاقه الأربعة، "نشكر صغار هذه الأمة الذين هم أكبر خبرائها."

كما شكر المعتصم هيئة الدفاع الذين وصفهم بـ"المحامين الأشاوس الشجعان، الذي لم يبخلوا بالجهد الوقت لمساندتنا، كما أشكر جمعية الدفاع وخاصة محمد بنسعيد آيت يدر، وأشكر أيضا وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتي لم تعمل، أبدا، على طمس قضيتنا، كما أشكر عائلاتنا، التي عانت معنا."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

'إطلاق سراح مجموعة 'التامك ومن معه

هسبريس من الرّباط:

Thursday, April 14, 2011

أوجدت السلطات المغربية مخرجا لتحرير مجموعة التامك بعد أن عمل القاضي المكلف بالتحقيق التكميلي، بهيئة المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، على إصدار أمر بالإفراج المؤقت عن علي سالم التامك (الصورة) وابراهيم دحان وأحمد الناصري.. وقد تم ذلك في ساعة مبكرة من صباح الخميس 14أبريل على أن يغادر الصحراويون الثلاثة المعتقل ظهيرة اليوم.

الخبر كشف عنه رسميا من قبل وكالة المغرب العربي للأنباء التي أردفت ضمن قصاصة إخبارية لها بأن "غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء قد أصدرت، الخميس، قرارا يقضي بالإفراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو الكينان".

ويأتي هذا المستجد بعد أسابيع من تناقل مصادر رسمية لنبأ قرب طي ملف "مجموعة التامك" قبل أن "تغضب" السلطات المغربية من "تسريب المعطى للإعلام" ومن ثم تقرر تأخير الإجراء الذي ارتئي أن يفعل في صيغة "إطلاق مؤقت للسراح".. في حين لا زالت باقي ملفات "المعتقلين السياسيين والحقوقيين" عالقة بداعي نفس مفعول "الغضبة".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

الملك يصدر عفوا عن معتقلين سياسيين وحقوقيين

هسبريس من الرّباط ـ تصوير: منير امحيمدات
Thursday, April 14, 2011

أعلنت وزارة العدل ضمن بلاغ لها، الخميس 14 أبريل، أن الملك محمد السادس قد أصدر عفوا عن 190 معتقلا.. وهو عفو خاص لم يصادف أيا من المناسبات المألوف صدور العفو ضمنها وذلك استجابة لما سمي "استجابة لملتمس مرفوع من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمين عام ذات المجلس".

وبناء عليه فقد تقرر العفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء ، وتحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا.

وعلمت هسبريس من مصادرها الخاصة بأن مجمل المعنيين بهذا القرار الملكي هم منتمون لما يعرف بـــ "السلفية الجهادية" وكذا "المعتقلين السياسيين ضمن ملف بليرج" زيادة على الحقوقي شكيب الخياري.. إذ في الوقت الذي يتأكد المعطى بالنسبة للغالبية إلا أن حالة الخياري تبقى ملفوفة باللبس ولا يزكي احتمال إطلاق سراحه اليوم الخميس إلا ما استقي من قبل مصادر صحفية من ادريس اليزمي الذي أكد وجود اسم شكيب الخياري ضمن اللائحة.

كما ذكرت مصادر هسبريس الخاصة بأن إجراءات إطلاق السراح بالنسبة للمعتقلين ضمن سجن سلا قد تم تحويرها حتى تتم من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ تورد ذات المصادر المتطابقة والراغبة في التكتم على هوياتها بأن "المعتقلين سينقلون صوب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل تمكينهم من الحرّية".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مجلس حقوق الإنسان يوضح حقيقة اقتحام مقره

قامت مجموعة من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين» يوم الثلاثاء 12 أبريل 2011 في الساعة الثالثة بعد الزوال باقتحام الفضاء الخارجي لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولم تخله إلا حوالي الساعة التاسعة و50 دقيقة مساء. وفي بلاغ للمجلس توصلت الجريدة بنسخة منه، أشار البلاغ إلى أن الاقتحام نتج عنه تكسير الباب الرئيسي للمجلس واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية، والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية؛ مما عرقل السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس وعطل مصالح المرتفقين وخلق جوا من الرعب في صفوف أطر وموظفي المجلس ودون أي اعتبار لرمزية الفضاء.

وقد طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان من ممثلي المحتجين ، إخلاء الفضاءات الداخلية بالمقر وانتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم التي تضمنت مجموعة من المطالب كالاعتراف القانوني بالجمعية- الإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، التعويض عن البطالة بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجر مع رفعه؛ إطلاق المعتقلين السياسيين للجمعية؛ الكشف عن قبر الشهيد الحمزاوي ومعاقبة الجناة، إلا الطلب بالرفض تحت ذريعة الحوار مع الإبقاء على حالة احتلال المقر.وقد بادر المجلس إلى الاتصال، على وجه الاستعجال، ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة اقتحام واحتلال قاعات المجلس، وإتلاف بعض التجهيزات وعدم العثور على أخرى وتعطيل المصالح، حيث استجابت كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والمركز المغربي لحقوق الإنسان وجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما اعتبر المجلس أن النقاط الواردة في ما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا، لا تندرج بشكل مباشر في اختصاصات المجلس، مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

Revue de presse commune

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المعطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اقتحم مجموعة من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين"، مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط .وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه المجموعة التي يقدر عدد أفرادها بحوالي 400 شخص، قامت على الساعة الثالثة بعد زوال يوم أمس باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس بالقوة، وتكسير الباب الرئيسي للمجلس، واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية، مبرزا أن ذلك أدى إلى عرقلة السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس.وأضاف البلاغ أن المجلس، وبعد مرور أزيد من ساعة ونصف من احتلال مقره، دعا ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، مضيفا أنهم قدموا إثر ذلك لائحة مطالبهم المتمثلة على الخصوص، في الاعتراف القانوني بالجمعية، والإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، والتعويض عن البطالة.

وتابع المصدر ذاته أن المجلس بادر إلى الاتصال، على وجه الاستعجال، ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة اقتحام واحتلال قاعات المجلس وإتلاف بعض التجهيزات وعدم العثور على أخرى وتعطيل المصالح.

وجدد المجلس لممثلي الجمعيات التي استجابت لهذه الدعوة، استعداده للقيام بدوره وفق ما يتيحه له الظهير المحدث له وحرصه على احترام القانون، والإلحاح على الرفع الفوري للاحتلال كشرط لا محيد عنه لأي خطوة سيقدم عليها المجلس بخصوص هذا الملف.

وذكر البلاغ بأن المجلس لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، وأن النقاط الواردة في ما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصاته مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

Revue de Presse du Conseil National

LE MATiN.ma

CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

400 diplômés chômeurs font irruption

C'est une journée difficile qu'a vécue le personnel du Conseil national des droits de l'Homme à Rabat, ce mardi 12 avril. De 15h à 22h, un groupe d'environ 400 jeunes membres de l'Association nationale des diplômés chômeurs a occupé par la force le siège de cette institution situé à Bab Laalou et y a commis des actes de sabotage selon un communiqué du CNDH, paru le jour même. En grogne, les jeunes chômeurs ont pris d'assaut la salle plénière du Conseil ainsi que les couloirs menant aux services administratifs. Ils se seraient également emparés d'équipements dont la disparition a été découverte par la suite selon le même communiqué. Après une heure et demie, et dans une tentative de désamorcer la crise, les responsables du CNDH ont demandé aux occupants de leur remettre leurs revendications, ce que ces derniers ont fait après des concertations entre eux. A sa grande surprise, le Conseil découvre que la majorité des revendications formulées par les manifestants ne relèvent pas directement de ses prérogatives. Elles portent en gros sur la reconnaissance juridique de l'association nationale des diplômés chômeurs, l'intégration immédiate dans la fonction publique, l'indemnisation du chômage à pas moins du SMIG et la révision à la hausse de ce dernier. La tension a monté d'un cran lorsque les occupants, décidés à aller jusqu'au bout, ont refusé catégoriquement d'évacuer les lieux qu'après la négociation de leurs revendications. Face à cet état de fait, le Conseil a sollicité plusieurs associations des droits de l'Homme pour qu'elles s'enquièrent des dégâts matériels causés par les actes de sabotage commis.

Meriem Rkiouak

SUITE EN PAGE 2

Revue de Presse

LE MATiN.ma

CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

400 diplômés chômeurs font irruption

SUITE DE LA PAGE 1

Dans l'immédiat, quatre associations ont répondu positivement à cet appel, à savoir l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, le Forum Vérité et Justice, le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Centre marocain des droits de l'Homme. Sur place, les négociations n'ont conduit qu'à une impasse, chacun campant sur sa position. « Le CNDH a réitéré sa prédisposition à jouer son rôle dans le cadre de ses prérogatives en vertu du dahir portant sa création.

Il a renouvelé son attachement au respect de la loi tout en exigeant l'évacuation immédiate de ses locaux avant d'entreprendre toute démarche relative à ce dossier », indique le communiqué de presse dont copie est parvenue au Matin. Le statu quo a prévalu plusieurs heures où les nerfs étaient à fleur de peau. Convaincus qu'ils ne peuvent obtenir du Conseil plus qu'il leur a offert, les jeunes diplômés ont abandonné la partie et se sont retirés des locaux après sept heures d'occupation.

Contacté par Le Matin, le CNDH a refusé de s'exprimer davantage sur cet incident, ne voulant pas « surdimensionner l'affaire ». Le CNDH, en fait, considère que le comportement des manifestants répréhensible, d'autant plus qu'il n'a pas emprunté la voie ordinaire et légale. Il affirme à cet égard n'avoir jamais reçu de demande d'entrevue de la part des représentants de l'association nationale des diplômés chômeurs.■

Meriem Rkiouak

Revue de Presse du Conseil National des

الأحداث المغربية

العاطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط: الأحداث المغربية.

العاطلون أثناء اقتحامهم لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الساعة الثالثة من زوال أول أمس الثلاثاء، الجو الحار لم يمنع مجموعة من أعضاء «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات العاطلين»، من التحرك في الشارع احتجاجا على عدم إسراع الحكومة بتسوية ملفاتهم.

مجموعة العاطلين اختارت هذه المرة وجهة لم تكن الى حدود اليوم مكانا مفضلا لديهم للتجمهر: مقر المجلس الوطني الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تعززت بنايته في الآونة الأخيرة بسياج حديدي يحيط بمقر المجلس.

المحتجون الذين قدرهم بلاغ للمجلس، تم تعميمه على الصحف، بحوالي 400 شخص قاموا باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس، واعتبر نفس البلاغ أن الاقتحام تم بعد تكسير الباب الرئيسي للمجلس.

لم يكتف أعضاء المجموعة بالبقاء في مدخل المجلس، ودخل العديد منهم، بعد اجتياز مدخل البناية التاريخية التي يتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقرا له، الى قاعة الجلسات العمومية، والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية.

احتلال أجنحة المجلس عرقل، بحسب بلاغ المجلس الذي توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه، السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس وتعطيل مصالح المرتفقين وخلق جو من الرعب في صفوف أطر وموظفي المجلس.

بعد مرور ساعة ونصف من تواجد المعتصمين داخل المجلس، قرر المجلس فتح حوار مع ممثلي المحتجين داعيا إياهم إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، التي اختصروها في الاعتراف القانوني بالجمعية، والإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، والتعويض عن مدة البطالة بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجر، وإطلاق المعتقلين السياسيين للجمعية.

تقديم مطالب تم دون أن تتم الاستجابة لطلب المجلس من ممثلي الجمعية بإخلاء الفضاءات الداخلية بالمقر، الشيء الذي جعل مسؤولي المجلس يتصلون ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة الاقتحام واحتلال قاعات المجلس وإتلاف بعض تجهيزاته.

دعوة المجلس استجابت لها كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والمركز المغربي لحقوق الإنسان وجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما أكدت بعض المصادر أن دعوة مماثلة وجهت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ولم تستجب لها.

غادر العاطلون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقد قاربت الساعة العاشرة ليلا دون أن يتم تسجيل أي تدخل أمني في حقهم، تاركين وراءهم حسرة لدى موظفي المجلس ومسؤوليه الذين اعتبروا في بلاغهم أن المعطلين باقتحامهم لمقر المجلس لم يقيموا أي اعتبار لرمزية الفضاء.

بلاغ المجلس أكد أيضا أنه يرفض مطلقا الخضوع لأي شكل من أشكال الابتزاز والأفعال الخارجة عن القانون والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق.

وأضاف أن النقاط الواردة، فيما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا، لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصات المجلس، مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

الجيلالي بنحليمة

Revue de Presse du

المساء
ALMASSAE

طالبوا بإدماجهم الفوري في الوظيفة العمومية مع تلقيهم تعويضا عن البطالة

المعطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمكفوفون يهددون بالتصعيد

نزهة بركاوي- سناء الزوين

اقتحم 400 من معطلي الجمعية الوطنية للمعطلين حاملي الشهادات، عشية أول أمس الثلاثاء، الفضاء الخارجي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بالقوة، حيث قاموا بتكسير الباب الرئيسي للمجلس واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية وسط دهشة وذهول العاملين بالمجلس، مما اعتبره المجلس، حسب بيان توصلت «المساء» بنسخة منه، «عرقلة للسير العادي للمرافق الإدارية للمجلس وتعطيل مصالح المرتفقين وخلق جو من الرعب في صفوف أطر وموظفي المجلس ودون أي اعتبار لرمزية الفضاء».

وبعد مرور أزيد من ساعة ونصف على اقتحام مقر المجلس، وأمام إصرار العاطلين على مواصلة احتلال بنايته، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، فطلبوا مهلة للتشاور فيما بينهم، بعدها قاموا بتسليم لائحة مطالبهم.

ومن أهم مطالب المحتجين الاعتراف القانوني بجمعيتهم، والكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة مغتاليه، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وإسقاط كافة المتابعات التي تطال مناضلي الجمعية الوطنية والحق في الشغل والتعويض عن البطالة لكافة أبناء الشعب المغربي بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور مع رفعها. وأكد المجلس من جانبه رفضه المطلق للخضوع «لأي شكل من أشكال الابتزاز والأفعال الخارجة عن

المعطلون أثناء اقتحامهم مقر المجلس

القانون والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق»، مشيرا إلى أنه لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، خاصة أن المطالب التي رفعها المعطلون للمجلس لا «تندرج بشكل

Revue de Presse du

المساء
ALMASSAE

مباشر في اختصاصاته». ولم يغادر المعطلون مقر المجلس الوطني إلا في وقت متأخر من ليلة الثلاثاء عقب قدوم ممثلين عن عدة جمعيات.

وفي موضوع ذي صلة، هدد مقصيو «صوت الكفيف المعطل»، حاملو الشهادات العليا، بالتصعيد والدخول في سلسلة من الاحتجاجات غير المسبوقة احتجاجا على الإقصاء الذي تعرضوا له بعد أن تم إقصاء 50 معطلا من بين العناصر، التي كانت تضمها مجموعة «صوت الكفيف المعطل»، وحرمانهم من الإدماج في إطار الحل الشامل الذي اقترحته الوزارة والذي تم تفعيله بالفعل.

وطالبت المجموعة، التي تضم 50 معطلا ومعطلة، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بإدماجهم في إطار الحل الشامل بشكل سريع وبشكل واضح وشفاف، خاصة أن كل الوعود التي تلقتها المجموعة من الوزارة الوصية عليهم لا تكتمل، وأنها تظل مجرد حبر على ورق ولا طائل منها سوى محاولة امتصاص غضب المجموعة.

وأكدت المجموعة أنها تتشبث بمطلبها في أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بتصحيح ما اعتبرته «خطأ» في حقها، والذي ذهب ضحيته مناضلو ومناضلات المجموعة، وأن سبب الإقصاء كان لأنهم لم يخرجوا إلى الشارع باستمرار ولم يعبروا عن مطالبهم بالاحتجاج، مفضلين الحل السلمي، وهو الوقت الذي كان فيه أعضاء وعضوات مجموعة «صوت الكفيف المعطل» يخوضون سلسلة من الاحتجاجات أمام الوزارة.

واعتبرت المجموعة أن الوزارة لا تملك سياسة واضحة للإدماج، خاصة أن هذه الفئة تواجه جملة من المصاعب بسبب الإعاقة، وأن المستويات التعليمية التي بلغوها، والتي من المفروض أن تلقى اعترافا من الجهات المسؤولة، ووجهت بالإقصاء من الحق في الشغل بعد معاناة طويلة من أجل التحصيل العلمي في ظل انعدام الوسائل البيداغوجية التي تراعي وضعياتهم الخاصة كمكفوفين.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE SOIR

LE FAIT DU JOUR

RABAT Des diplômés chômeurs occupent le siège du CNDH

Une première ! Un groupe composé de quelque 400 jeunes, tous affiliés à l'Association nationale des diplômés chômeurs a fait irruption, mardi aux environs de 15h, dans l'enceinte du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Selon un communiqué du CNDH, publié hier, les squatteurs auraient forcé la porte principale, puis occuper la salle plénière du Conseil, avant d'obstruer les couloirs menant aux locaux administratifs. C'est après force insistance - et après plus d'une heure et demie d'horloge - que les responsables du CNDH allaient enfin avoir des interlocuteurs qui, au nom du groupe, ont présenté une liste de revendications : la reconnaissance juridique de leur l'association, l'intégration immédiate dans la fonction publique, l'indemnisation chômage à pas moins du SMIG, la libération des détenus politiques appartenant à l'association et l'identification de la tombe du martyre Hamzawi assortie de la condamnation des responsables. Le Conseil a alors demandé aux représentants de l'association d'engager un dialogue après évacuation des locaux du CNDH. Cette demande a été refusée par les manifestants qui ont revendiqué le dialogue en maintenant l'occupation du siège. Il a fallu l'intervention, sur demande du CNDH, de certaines ONG pour faire l'intermédiation. Les manifestants ont évacué le siège du Conseil à 21h50. Le communiqué du CNDH tient à préciser que ses responsables «n'ont jamais reçu de demande d'entrevue des membres de l'association» et exprime «son refus absolu de se soumettre à toute forme de chantage ou d'actes commis en dehors de la loi et qui vont à l'encontre de l'exercice légal des libertés et de la jouissance des droits».

Revue de Presse du Conse

بيان اليوم

المجلس يعبر عن رفضه الخضوع للابتزاز والمعطلون يتلفون تجهيزات مقره

المعطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اقتحمت مجموعة من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين»، أول أمس الثلاثاء مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه المجموعة التي يقدر عدد أفرادها بحوالي 400 شخص، قامت على الساعة الثالثة بعد زوال يوم أول أمس باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس بالقوة، وتكسير الباب الرئيسي للمجلس، واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية، مبرزا أن ذلك أدى إلى عرقلة السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس.

وأضاف البلاغ أن المجلس، وبعد مرور أزيد من ساعة ونصف من احتلال مقره، دعا ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، مضيفا أنهم قدموا إثر ذلك لائحة مطالبهم المتمثلة على الخصوص، في الاعتراف القانوني بالجمعية، والإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، والتعويض عن البطالة.

وتابع المصدر ذاته أن المجلس بادر إلى الاتصال، على وجه الاستعجال، ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة اقتحام واحتلال قاعات المجلس وإتلاف بعض التجهيزات وعدم العثور على أخرى وتعطيل المصالح.

وجدد المجلس لممثلي الجمعيات التي استجابت لهذه الدعوة، استعداده للقيام بدوره وفق ما يتيحه له الظهير المحدث له وحرصه على احترام القانون، والإلحاح على الرفع الفوري للاحتلال كشرط لا محيد عنه لأي خطوة سيقدم عليها المجلس بخصوص هذا الملف.

وذكر البلاغ بأن المجلس لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، وأن النقاط الواردة في ما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصاته مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

وعبر المجلس عن رفضه المطلق للخضوع لأي شكل من أشكال الابتزاز والأفعال الخارجة عن القانون والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق.

وأشار البلاغ إلى أنه تم إخلاء مقر المجلس من طرف المقتحمين حوالي الساعة التاسعة و50 دقيقة من مساء أول أمس.

Revue de presse des droits de l'Homme

L'opinion .ma
www.lopinion.ma

Un groupe de jeunes chômeurs occupe le siège du Conseil National des Droits de l'Homme à Rabat

Le CNDH rejette «toute forme de chantage ou d'actes commis en dehors de la loi»

Un groupe de «jeunes chômeurs» appartenant à l'association nationale des diplômés chômeurs ont fait irruption, mardi, à l'intérieur du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à Rabat.

Ce groupe, estimé à environ 400 personnes, a fait irruption, mardi à 15H00, à l'intérieur du Conseil et forcé sa porte principale pour occuper la salle de réunion plénière du Conseil «sans aucune considération de la symbolique de l'établissement», indique un communiqué du CNDH.

Ils ont également occupé, de force, les couloirs menant aux locaux des services administratifs, entravant ainsi le fonctionnement normal du Conseil et les intérêts des usagers.

Après plus d'une heure et demie d'occupation, les responsables du Conseil ont demandé avec insistance aux manifestants de désigner des représentants pour faire part au Conseil de leurs revendications.

Ces derniers ont remis la liste de leurs revendications qui comprend notamment la reconnaissance juridique de leur association, l'intégration immédiate dans la fonction publique et l'indemnisation du chômage.

Selon la même source, le CNDH a contacté certaines associations marocaines des droits de l'Homme afin qu'elles puissent s'enquérir des actes d'occupation, de sabotage et disparition de certains équipements et d'entrave à la bonne marche des services du Conseil.

Le CNDH a réitéré aux représentants de ces ONG sa prédisposition à jouer son rôle dans le cadre de ses prérogatives en vertu du dahir portant sa création. Il a en outre renouvelé son attachement au respect de la loi tout en exigeant l'évacuation immédiate de ces locaux avant d'entreprendre toute démarche relative à ce dossier.

Le CNDH souligne, en outre, que les responsables du Conseil n'ont jamais reçu de demande d'entrevue des membres de l'association, précisant que les points contenus dans lesdites revendications des représentants de l'association ne relèvent pas directement des prérogatives du Conseil. Toutefois, le CNDH procédera au suivi de leur dossier auprès des autorités compétentes.

Le CNDH exprime également son refus absolu de se soumettre à toute forme de chantage ou d'actes commis en dehors de la loi et qui vont à l'encontre de l'exercice légal des libertés et la jouissance des droits, précise la même source.

Selon le communiqué, les manifestants ont évacué le siège du Conseil mardi soir à 21H50.

Revue de Presse du Con

أخبار اليوم المغربية

المعطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

صعد المعطلون من درجة احتجاجهم، وقاموا، بعد ظهر أول أمس الثلاثاء، باقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وشقت مجموعة من أفراد «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب» طريقها مشيا على الأقدام من أمام مقر البرلمان صوب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وردد المحتجون شعارات تطالب بتشغيلهم الفوري.

ولحظة وصولهم إلى المقر، واصل المعطلون ترديد شعاراتهم، قبل أن يتقدموا بشكل مفاجئ أمام الباب الرئيسي، حيث ساد التدافع من أجل الولوج إلى الداخل.

● التفاصيل ص 3

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

جمعيتهم تحدثت عن مواجهتهم بالضرب

المعطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

من احتجاجات المعطلين

■ الرباط- حنان بكور ■

تصاعدت وتيرة الاحتجاجات التي يخوضها المعطلون منذ أسابيع بالعاصمة الرباط.. آخر أشكال هذا التصعيد إقدام أفراد من الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب على اقتحام جماعي لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومباشرة بعد ظهر أول أمس الثلاثاء، تجمعت أفواج المعطلين أمام باب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشقت المجموعة طريقها مشيا على الأقدام من أمام مقر البرلمان صوب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رافعين شعارات متعددة تطالب بتشغيلهم الفوري، وأعلن المعطلون عزمهم مواصلة أسلوب التصعيد، وفق ما ورد في بيان للمجموعة عمم نهاية الأسبوع الماضي.

ولحظة وصولهم إلى المقر، واصل المعطلون ترديد شعاراتهم، قبل أن يتقدموا بشكل مفاجئ أمام الباب الرئيسي، حيث ساد التدافع من أجل الولوج إلى الداخل. واستنادا إلى بعض المصادر، فقد تم «تكريس الباب الرئيسي من أجل الدخول»، وصارت الأفواج تتسابق شيئا فشيئا نحو البهو الرئيسي للمجلس، معلنين دخولهم في اعتصام مفتوح إلى حين الاستجابة لمطالبهم كاملة. وتحول محيط المجلس، الذي يشهد حركية كبرى منذ تعيين اليزمي والصبار رئيسا وأمينا عاما، إلى «حلبة» للمواجهة بين قوات الأمن التي حاصرت مقر المجلس والمعطلين الغاضبين.

إلى ذلك، قال عبد الله مجدي، منسق الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، إن «اقتحام المجلس إحدى الطرق الاحتجاجية التي نفذها المعطلون من أجل تسوية وضعيتهم المتأزمة منذ مدة». وأضاف مجدي، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «قوات الأمن حاصرت المعطلين وواجهتهم بالضرب بالهراوات وهم يحاولون الدخول إلى المجلس»، وأشار إلى أن «المعطلين المقتحمين لمقر المجلس عبروا عن عزمهم الاعتصام بشكل مفتوح وسلمي حتى الاستجابة لمطالبهم».

وبعد ساعات من اقتحامهم للمجلس، طالب المعطلون بلقاء اليزمي والصبار لفتح حوار عن قضيتهم، وتدخلت لجنة تضم جمعيات حقوقية لتهدئة الوضع، وطلبت من المعطلين تسجيل طلب مكتوب لأن أجندة الرئيس والأمين العام لا تسمح بلقائهم في تلك الفترة. وفي هذا الصدد، قال عبد الله مجدي: «أكدوا لنا أن إمكانية الحوار في تلك اللحظة أمر صعب»، وأضاف: «وبالفعل وضعنا طلبا مكتوبا إلى رئاسة المجلس وتلقينا وعودا على أن يكون الحوار اليوم الخميس».

مباشرة بعد ذلك، فك المعطلون القادمون إلى العاصمة من مختلف أرجاء المغرب اعتصامهم وغادروا في هدوء مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى حين انطلاق أولى جلسات الحوار مع رئيسه.

وقبل اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرقت قوات الأمن بعنف تجمعا للمعطلين أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل، حيث يقضون ليلهم في العراء. وحسب عبد الله مجدي، رئيس جمعية المعطلين، فإن «قوات الأمن واجهتهم بالضرب كما تم العبث بامتعتهم وأفرشتهم».

ويرفع المعطلون شعار «النضال من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل»، كما يطالبون الحكومة بفتح حوار جاد مع المكتب التنفيذي للجمعية، وذلك على أساس المذكرة المطلبية المرفوعة سابقا، والتي تطالب بوجوب الاعتراف القانوني بالتنظيم، الذي يضم معطلي المغرب من مختلف المدن والأقاليم.

ومن المطالب المرفوعة خلال مختلف الحركات الاحتجاجية «التشغيل الفوري، والكشف عن قبر مصطفى الحمزاوي ومعاقبة مغتاليه، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مع إسقاط كافة المتابعات التي تطال مناضلي الجمعية الوطنية، واحترام الدولة للحق في الشغل مع إقرار تعويض عن البطالة لكافة أبناء الشعب المغربي بما لا يقل عن الحد الأدنى من الأجور الذي يجب رفعه»، وفق ما ورد في بيان الجمعية.

التجديد

معطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان

اقتحم قرابة معطلون من الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الثلاثاء بالرباط مطالبين في لافتات رفعوها فوق بناية المجلس، بحقهم في التشغيل، والتعويض عن البطالة، والاعتراف القانوني بالجمعية، والكشف عن قبر "شهيد الجمعية" مصطفى الحمزاوي ومعاقبة الجناة، واعتصم معطلو الجمعية، الذين قدر المنظمون عددهم ب 3600 شخصا، بالمجلس إلى حدود الساعة العاشرة ليلا قبل الانسحاب في مسيرة جابت بعض شوارع العاصمة.

من جهته أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ توصلت "التجديد" بنسخة منه أن 400 من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين" قاموا باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس بالقوة وتكسير الباب الرئيسي للمجلس واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية؛ مما عرقل السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس وتعطيل مصالح المرتفقين وخلق جو من الرعب في صفوف أطر وموظفي المجلس ودون أي اعتبار لرمزية الفضاء.

البقية ص: 3

Revue de ... oits de l'Homme

التجديد

معطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان

■ تتمة الصفحة -1-

وأكد البلاغ نفسه بأنه لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، وإن النقاط الواردة فيما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصات المجلس، مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة، ويؤكد استعداده الدائم لتلقي تظلمات ومطالب الأفراد والجماعات ذات الصلة بكل حقوق الإنسان.

يذكر بأن الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين تخوض معركة نضالية مفتوحة، وتعتزم الجمعية في اطار برنامجها النضالي اقتحام مجموعة من المؤسسات العمومية لكنها لم تعلن عنها.

Revue de Presse du Droits de l'Homme

AL BAYANE

Semant la terreur parmi le personnel

Des diplômés chômeurs occupent le siège du CNDH

S'adressant à l'opinion publique, le Conseil national des droits de l'Homme, a fait état d'une occupation par la force de son siège par des jeunes chômeurs qui ont perpétré des actes de violence. Communiqué du CNDH. Le Conseil national des droits de l'Homme CNDH informe l'opinion publique nationale et internationale, qu'un groupe de 'jeunes chômeurs' estimé à environ 400 personnes, appartenant à l'association nationale des diplômés chômeurs ont fait irruption, ce mardi 12 avril 2011 à 15h00, à l'intérieur du Conseil et ont forcé sa porte principale pour occuper la salle de réunion plénière du Conseil sans aucune considération de la symbolique de l'établissement.

Ils ont également occupé, de force, les couloirs menant aux locaux des services administratifs, entravant ainsi le fonctionnement normal du Conseil et les intérêts des usagers, créant un climat de terreur parmi le personnel du Conseil

Après plus d'une heure et demie d'occupation, les responsables du Conseil ont demandé avec insistance aux manifestants de désigner des représentants pour faire part au Conseil de leurs revendications. Ces derniers, après concertation entre eux, ont remis la liste des revendications suivantes :

- la reconnaissance juridique de leur association;
- l'intégration immédiate dans la fonction publique;
- L'indemnisation du chômage à pas moins du SMIG, qui est à revoir à la hausse ;
- la libération des détenus politiques appartenant à l'association;
- l'identification de la tombe du martyre Hamzawi et la condamnation des responsables. » Le Conseil a demandé aux représentants de l'association d'engager un dialogue, après évacuation des locaux du CNDH. Cette demande a été refusée par les manifestants qui ont revendiqué le dialogue en maintenant l'occupation du siège. Aussitôt, le Conseil a contacté certaines associations marocaines des droits de l'Homme afin qu'elles puissent s'enquérir des actes d'occupation, de sabotage et disparition de certains équipements et d'entrave de la bonne marche des services du Conseil commis par les manifestants. Ont répondu à cet appel, l'Organisation marocaine des Droits d l'Homme, le Forum Vérité et Justice, le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Centre marocain des droits de l'Homme.

(Suite en P2)

Revue de Presse du Conseil National

AL BAYANE

Semant la terreur parmi le personnel

Des diplômés chômeurs occupent le siège du CNDH

(Suite de la page 1)

Le CNDH a réitéré aux ONG sa prédisposition à jouer son rôle dans le cadre de ses prorogatives en vertu du dahir portant sa création. Il a renouvelé son attachement au respect de la loi tout en exigeant l'évacuation immédiate de ces locaux avant d'entreprendre toute démarche relative à ce dossier.

A la lumière de ces données, le Conseil national des droits de l'Homme tient à souligner ce qui suit:

- Les responsables du Conseil n'ont jamais reçu de demande d'entrevue par les membres de l'association;

-Les points contenus dans les dites revendications des représentants de l'association ne relèvent pas directement des prérogatives du Conseil. Toutefois, le CNDH procédera au suivi de leur dossier auprès des autorités compétentes;

- Le Conseil confirme sa disponibilité permanente à recevoir les plaintes et les requêtes des individus et des groupes, relatives aux droits de l'Homme et aux libertés, et ce dans la limite de ses compétences et des moyens dont il dispose en matière de suivi et de médiation. Il est tenu, dans ce sens, de communiquer les résultats de ses démarches aux concernés.

- Le Conseil exprime son refus absolu de se soumettre à toute forme de chantage ou d'actes commis en dehors de la loi et qui vont à l'encontre de l'exercice légal des libertés et la jouissance des droits. Les manifestants ont évacué le siège du Conseil à 21h50.

Revue de Presse du Conseil Na

المغربية

عاطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

المجلس وعد بمتابعة ملفهم مع الجهات المختصة واستنكر «الهجوم»

عزيزة غ

اقتحمت مجموعة من العاطلين المنضوين في "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين" وعددهم حوالي 400 فرد، مساء أول أمس الثلاثاء، مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط قبل إخلاء المكان حوالي العاشرة مساء.

وكان هذا الاقتحام مناسبة لتقديم مطالبهم في اجتماع مع المسؤولين عن المجلس، من إجل "الإدماج الفوري في أسلاك الوظيفة العمومية، والاعتراف القانوني بالجمعية، والتعويض عن البطالة، وإطلاق معتقلي الجمعية".

وقال محمد بويريكة، عضو الجمعية، لـ"المغربية"، إن "الاقتحام جاء في إطار الشطر الثالث للمعركة النضالية التصعيدية، المطالبة بالاستجابة للملف المطلبي لحملة الشهادات، ونتيجة صمت المسؤولين عن ملف التشغيل، وعدم فتحهم باب الحوار مع ممثلي الجمعية، وعدم الاعتراف القانوني بها".

وأشار بويريكة إلى أن اجتماعا عقد مع ممثلي الجمعية أثناء اقتحام المقر، خصص لتقديم مطالب العاطلين، وحدد يوم الخميس من الأسبوع المقبل موعدا لاجتماع جديد، مشيرا إلى أن مجموعة من الجمعيات الحقوقية كانت وسيطة في هذا اللقاء.

وقال إن "أجهزة الأمن تدخلت، الاثنين الماضي، وأخذت أمتعة العاطلين القادمين من مناطق مختلفة، المعتصمين قرب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وجاء في بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أن "العاطلين، بعد اقتحامهم للفضاء الخارجي للمجلس بالقوة، كسروا الباب الرئيسي للمجلس، واحتلوا مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية، ما عرقل السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس، وخلق جوا من الرعب في صفوف أطر وموظفي المجلس دون أي اعتبار لرمزية الفضاء".

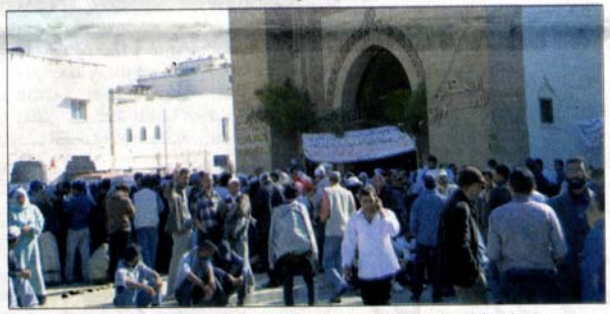

مجموعة من العاطلين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط (خاص)

وأضاف البلاغ أن المجلس دعا، بعد مرور أزيد من ساعة ونصف على الاحتلال، ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم لتبليغ مطالبهم والشروع في حوار مع ممثلي العاطلين، على أساس إخلاء الفضاءات الداخلية بالمقر، إلا أن الطلب جوبه بالرفض، تحت ذريعة الحوار مع الإبقاء على حالة احتلال المقر.

وأفاد البلاغ أن المجلس اتصل ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية لمعاينة اقتحام واحتلال القاعات، وإتلاف بعض التجهيزات، وتعطيل المصالح، وأنه استجاب للدعوة كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والإنصاف، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، وجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد المجلس أنه لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل جمعية العاطلين، وأن النقاط الواردة في ملفهم المطلبي لا تندرج بشكل مباشر في اختصاصات المجلس، مشيرا إلى حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

وعبر المجلس عن رفضه الخضوع لأي "شكل من أشكال الابتزاز، والأفعال الخارجة عن القانون، والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق".

Revue de Presse du Conseil National de

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Un groupe de «jeunes chômeurs» appartenant à l'Association nationale des diplômés chômeurs a fait irruption, mardi, à l'intérieur du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à Rabat. Ce groupe, estimé à environ 400 personnes, a fait irruption, mardi à 15h00, à l'intérieur du Conseil et forcé sa porte principale pour occuper la salle de réunion plénière du Conseil sans aucune considération de la symbolique de l'établissement, indique un communiqué du CNDH. Ils ont également occupé, de force, les couloirs menant aux locaux des services administratifs, entravant ainsi le fonctionnement normal du Conseil et les intérêts des usagers. Après plus d'une heure et demie d'occupation, les responsables du Conseil ont demandé avec insistance aux manifestants de désigner des représentants pour faire part au Conseil de leurs revendications. Ces derniers ont remis la liste de leurs revendications qui comprend notamment la reconnaissance juridique de leur association, l'intégration immédiate dans la fonction publique et l'indemnisation du chômage. Les manifestants ont évacué le siège du Conseil mardi soir à 21h50.

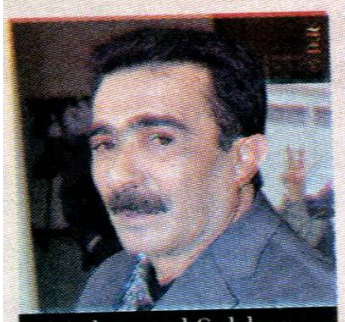

• Mohamed Sebbar.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

La nouvelle Tribune

14/04/11

Alors que la pression des ONG s'amplifie

Des maîtres à penser takfiristes aux repentis, que faire des détenus salafistes ?

Le Maroc ne serait pas en bonne position pour réagir sur ce qui se passe en Egypte, en Lybie et en Tunisie. Pourquoi ? Pour les rédacteurs du dernier rapport du Département d'Etat américain sur le Droits de l'Homme dans le monde (et partant au Maroc), mais également pour plusieurs ONG internationales, le Royaume compterait plus de 1000 détenus politiques. Ceux-ci seraient soumis à des conditions inhumaines de détention. Des cas de torture, d'exactions, de bavures commises à l'encontre de détenus islamistes sont également évoqués. De même, l'absence de conditions adéquates de vie décente, des insuffisances d'équipements et d'hygiène, un manque de rations alimentaires, des prestations médicales défaillantes, des visites familiales non autorisées sont stigmatisés...

Bref, les islamistes incarcérés dans le cadre de la loi anti-terroriste seraient tout simplement, brutalisés et subiraient de nombreuses vexations. Ce tapage médiatique est orchestré en même temps que se multiplient les tentatives d'évasion, d'immolation collective et autres grèves de la faim. Les détenus salafistes manifestent donc Bruyamment leur existence et leur désespoir, tout comme les politiques impliqués dans l'affaire Belliraj (Mohammed El Marouani, Mostafa El Mouatassim, Mohammed El Amine Ragala, Abdelhafid Sriti, Al Abdila Mae el ainain).

Ces prisonniers, qui sont nombreux à se considérer comme des détenus politiques ou de conscience, ont émis un communiqué après des entretiens avec plusieurs représentants de l'Etat qui se sont déroulés le 25 mars. Ils y affirment attendre "une libération, à travers la grâce royale, à la première occasion qui se présentera".

Les ONG opérant dans le champ des Droits de l'Homme et des milieux politiques de diverses obédiences idéologiques font de ce dossier un prétexte et une raison pour remettre en cause le processus de réformes et de la démocratisation des institutions lancé depuis le discours royal du 9 mars dernier. En ce «Printemps arabe», la situation devient encore plus délicate alors que plusieurs grands chantiers politiques et institutionnels sont ouverts. La question de la libération de ces détenus salafistes interpelle et indispose sans nul doute les autorités dans la mesure où les rapports entre le Pouvoir et les mouvements islamistes radicaux du pays ont été toujours caractérisés par la défiance, le premier suspectant les seconds d'instrumentalisation de la religion et d'utilisation de la violence à des fins uniquement destabilisatrices.

Mais, à l'heure où les proclamations de respect de la liberté, du pluralisme et de la démocratie se multiplient, se pose la problématique de la conciliation des ces impératifs avec ceux de préservation de la sécurité publique et de la stabilité politique et sociale.

Que faire donc des salafistes détenus?

Il est urgent d'attendre?

Les négociations et les pourparlers entre de hauts responsables de l'appareil judiciaire et de l'Etat, tels le n°2 du ministère de la Justice, Mohamed Lididi, le Haut délégué à l'Administration Pénitentiaire, Hafid Benhachem, le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, (qui a participé également aux dernières négociations), et les représentants des prisonniers salafistes et «politiques», Me Mustapha Ramid et Mohamed Akiki, (du Forum Al Karam), se font de manière continue.

Principal résultat : des promesses de grâce ont été faites. Mais, selon les concernés, leur concrétisation tarderait trop à venir.

Mohamed Sebbar, SG du Conseil National des Droits de l'Homme, a pu ouvrir le dialogue avec les détenus dans les prisons de Kénitra, El Jadida, Tanger, Agadir et dans d'autres centres d'incarcération. Mustapha Ramid, le député PJD, explique qu'après étude et examen de l'ensemble du dossier, il a été procédé à la distinction de trois catégories de détenus salafistes.

La première concerne les détenus qui seraient en réalité étrangers totalement aux faits qui leur ont été reprochés. Pour Ramid, il y a eu des procès inéquitables qui ont abouti à la condamnation d'innocents et l'Etat doit résoudre ce dossier en mettant fin à la détention de ces innocents, qu'il considère comme les victimes directes de la campagne qui avait été menée dans le cadre de la lutte contre le terrorisme après les attentats de mai 2003. Dans cette catégorie figureraient notamment les maîtres à penser du salafisme.

La deuxième catégorie concerne les détenus, certes impliqués, mais qui ont renoncé à la pensée takfiriste et salafiste et ont procédé à une révision de leurs convictions, voulant rompre avec le terrorisme: "Il faut ouvrir le dialogue avec eux, un par un, de manière réfléchie et sans précipitation. Car, chaque erreur dans ce sens pourrait aboutir à libérer une personne qui ne serait pas digne de confiance».

Et Me Ramid d'ajouter qu'il existe une troisième catégorie composée de détenus qui ont perpétré des actes terroristes et qui n'éprouvent pas de repentir. Il estime que ceux-là ont choisi de croupir en prison et qu'ils doivent y rester.

Aujourd'hui cependant, les détenus salafistes ne veulent pas attendre plus d'un mois pour que le gouvernement relance le dossier. La situation actuelle est figée par la trêve qui a fait suite à la conclusion d'un accord entre les représentants des détenus et l'Etat. Mais les salafistes emprisonnés ces derniers mois menacent de reprendre leur mouvement de protestation jusqu'à la mort si rien n'est rapidement envisagé par rapport à leur principale revendication,c'est-à-dire leur libération pure et simple.

En cette affaire cependant, laisser du temps au temps, semble être actuellement un choix beaucoup plus politique que judiciaire ou juridique. L'opinion publique, elle, retient la succession de déclarations et d'initiatives, les unes solennelles, les autres explicites en attendant de nouvelles ouvertures...

H.Zaatit

La nouvelle Tribune

14/01/11

>> vestigation mais également en garantissant les droits des minorités. Pour ce qui concerne la deuxième Chambre nous avons demandé à ce qu'elle soit le lieu de représentation des territoires et des régions pour assurer l'équité entre les classes sociales et les territoires. Le dernier mot devant revenir, bien sûr, à la Chambre des Représentants.

Et dans le domaine de la Justice ?

Quant à la justice, nous avons demandé à ce qu'elle soit érigée en véritable pouvoir indépendant où les magistrats du siège sont inamovibles et ne peuvent rendre compte qu'à un Conseil supérieur de la magistrature paritaire et indépendant notamment du Garde des Sceaux.

Nos propositions phares sont au niveau des principes et des garanties fondamentales à inscrire dans la Constitution comme les droits de l'Homme et les libertés fondamentales telles que garanties par les conventions et traités internationaux. L'égalité homme / femmes en droits politiques, sociaux, économiques mais également civils.

La garantie des droits des enfants quel que soit le statut civil des parents, l'école et la formation gratuite jusqu'à l'âge de 16 ans. La criminalisation de la torture et de tous les traitements dégradants et l'abolition de la peine de mort.

Nous avons également proposé la garantie de la liberté de conscience. Nous avons enfin proposé de doter le pays d'instruments constitutionnels pour asseoir les bases de l'état de droits économiques et sociaux, de lutte contre toutes les formes de dépravation économique et d'abus de position y compris avec des instances de régulation économique dotées de prérogatives d'ordre réglementaire et jouissant d'indépendance.

Qu'est ce qui vous distingue et vous différencie des partis politiques en général, et des formations de gauche en particulier ?

Deux constats préalables à faire à ce niveau : d'une part, on constate une forte aspiration de la société à la liberté et à la démocratie et peu ou prou les propositions émanant d'ici ou là vont dans ce sens. D'autre part, des forces conservatrices et souvent occultes font tout pour contrarier le mouvement d'aspiration à la liberté, la démocratie et la bonne gouvernance.

Nos propositions s'inscrivent totalement dans la fortification des premiers et l'affaiblissement des seconds. Evidemment, nous nous situons en décalage vis-à-vis de ceux qui prétendent vouloir tout, tout de suite, et en opposition totale par rapport à ceux qui cherchent à maintenir le statu quo.

Dans le contexte politique, quel avenir politique à terme pour la Koutla ?

La Koutla n'est pas une fin en soi. Tant qu'elle se situe dans le projet de démocratisation de la société, de capacité d'élaboration de vision et mise en œuvre de politiques économiques sociales susceptibles d'assurer le développement et la justice sociale et compte tenu de l'éclatement du champ politique, elle demeure une option fondamentale et stratégique.

Il faut avoir le courage et l'honnêteté de constater que la classe politique et pour diverses raisons souffre assez largement de manque de crédibilité et de qualité de vision. La Koutla ne pourra remplir son rôle historique et être en phase avec les aspirations des populations et notamment des jeunes qu'en faisant un travail profond sur elle-même et en procédant à un renouvellement générationnel plus en phase avec les préoccupations du moment.

Que pensez-vous de la proposition du PJD de susciter un débat sur le statut de Commandeur des croyants ?

Nous avons aussi demandé à maintenir la Commanderie des croyants. Notons d'abord que l'intitulé désigne les croyants et non les musulmans. C'est une nuance de taille. Nous pensons que la prévention de la discorde d'origine religieuse et l'unité du rite constituent une garantie fondamentale de la liberté du culte et une des prérogatives essentielles de cette autorité religieuse exercée par le Roi. Je pourrais soupçonner le PJD de réintroduire par la fenêtre une forme de théocratie que la Constitution chasserait en travaillant à une sécularisation nécessaire à l'exercice démocratique et à l'épanouissement du champ des libertés fondamentales et individuelles. Mais je dis bienvenue donc au débat démocratique y compris au sujet de cette importante question. Au PPS nous ne promettons plus le paradis sur terre mais nous nous opposerons à ne laisser aux gens que le ciel comme perspective pour le paradis !

Avec ce remue ménage dû à l'annonce faite de lancer le chantier de la rénovation constitutionnelle, qu'en est-il de la gestion politique des "affaires courantes" et les dossiers inscrits à l'ordre du jour du Parlement ?

Votre question est importante. Ce remue ménage comme vous dîtes est nécessaire. Il faut veiller à ce qu'il ne se fasse pas au détriment de l'efficacité. Cette phase est porteuse d'espoir mais elle recèle aussi des dangers : montée des micro-corporatismes, surenchères politiques et sociales, découragement de l'investissement et de la production, dissolution de l'autorité et je dis bien autorité et non autoritarisme !

Nous cherchons à améliorer le fonctionnement de la machine, prenons garde à ne pas en casser le moteur. Le peuple aspire à la liberté et à la démocratie. Il aspire fondamentalement à profiter également des fruits de l'enrichissement du pays. Cependant, il faut constamment veiller aux conditions qui permettent de créer ces richesses et une Constitution, aussi démocratique qu'elle soit, en est une condition nécessaire mais pas suffisante. Le travail, le risque, la compétence et la responsabilité en sont les ingrédients et les ferments nécessaires.

Propos recueillis par
Rachid Hallaouy

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme